بيروت في 2013/9/28

اجتماع للجنة الهيئات الاقتصادية المصغرة بعد ظهر اليوم

القصار: لسنا هواة إضرابات ولكننا حريصون على مصلحة الاقتصاد الوطني

Title	لجنة الهيئات المصغّرة عقدت أول اجتماعاتها			
Website	http://www.annahar.com	Date		Page

Title	العمالي» ينضم إلى الدعوة للإقفال الشهر المقبل »الهيئات الاقتصادية» تحضر للتحرك في 4 أيلول			
Website	http://www.assafir.com	Date		Page

Title	القصار يرأس "لجنة الهيئات المصغرة" وشقير يدعو كل المؤسسات الى الالتزام استنفار اقتصادي استعداداً لتنفيذ الإقفال العام في 4 أيلول			
Website	http://www.almustaqbal.com	Date		Page

Title	Private sector gears up for strike over Cabinet			
Website	http://www.dailystar.com.lb	Date		Page

Title	Grève générale : syndicats et organismes économiques unis libanais			
Website	http://www.lorientlejour.com	Date		Page

Title	الهيئات الاقتصادية تحشد لتحرك 4 أيلول والاتحاد العمالي يتضامن هل سينجح القطاع الخاص في ايصال صرخته قبل فوات الأوان؟			
Website	http://www.aliwaa.com	Date		Page

Title	اللجنة المصغرة للهيئات الاقتصادية تتابع العمل لتنفيذ مقرراتها: الاقفال الأربعاء يشمل المصارف والمصانع والمؤسسات السياحية			
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date		Page

Title	اجتماع للجنة الهيئات الاقتصادية المصغرة لمتابعة التحضير لاقفال 4 أيلول. القصّار: لسنا هواة اضرابات			
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date		Page

Title	العمالي" ينضم الى "الهيئات" في قرار الاقفال العام			
Website	http://www.albaladonline.com	Date		Page

Title	اللجنة المصغرة للهيئات الاقتصادية بحثت الاقفال العام			
Website	http://www.elshark.com	Date		Page

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

النهار

لجنة الهيئات المصغّرة عقدت أول اجتماعاتها

"النهار"

لم يتخط الاجتماع الاول للجنة المصغرة المنبثقة من الهيئات الاقتصادية امس، حدود التحضيرات العامة والتفصيلية وتنسيق الخطوات القطاعية للمشاركة في تنفيذ قرار الاقفال العام الاربعاء المقبل. ولان التنسيق يستوجب المتابعة، تقرر ان تعقد اللجنة اجتماعين قبل يوم الاقفال، اي الجمعة والاثنين في مكتب رئيس الهيئات عدنان القصار لانجاز الاستعدادات وتحديد تحرك الهيئات يوم الاقفال.

وقد حضر الاجتماع الذي انعقد برئاسة القصار، كل من رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، رئيس غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية الصناعيين نعمت افرام، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس الندوة الاقتصادية رفيق زنتوت، رئيس جمعية تراخيص الامتياز "الفرانشايز" شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، رئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل ونائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع. وخصص البحث لمتابعة مقررات الاجتماع الاخير للهيئات وخصوصا تلك المتعلقة بالدعوة الى الاقفال العام في 4 ايلول.

وأجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ووضعه في صورة تحرك الهيئات، "وجرى التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون القائم بين طرفي الإنتاج". كذلك اتفقا على أهمية السعي لإنقاذ الاقتصاد وحمايته، معتبرين ان العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان. ووفق البيان، سيجري القصار المزيد من الاتصالات ببقية الأطراف بما فيها هيئة التنسيق النقابية لبلورة الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات.

ودعا امس رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، في بيان، كل المؤسسات الخاصة، الى الاستعداد لتنفيذ الاقفال العام الاربعاء المقبل "في حال لم تستجب القوى السياسية الى دعوة الهيئات وانجاز تأليف الحكومة العتيدة قبل هذا التاريخ". ودعا كل فئات المجتمع واطيافه وخصوصا العمال الى التعاضد والتكاتف مع الهيئات لانقاذ لبنان.

Back to Top

السفير

www.assafir.com جريدة السفير ©2013

اقتصاد

تاريخ العدد 29/08/2013 **العدد** 12565

»العمالي» ينضم إلى الدعوة للإقفال الشهر المقبل

»الهيئات الاقتصادية» تحضر للتحرك في 4 أيلول

عدنان حمدان

تواصل «الهيئات الاقتصادية» تحركها في اتجاه تنفيذ قرارها بالاقفال العام في الرابع من ايلول المقبل، فعقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن «الهيئات الاقتصادية»، اجتماعا عند الثالثة من بعد ظهر امس، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، ومشاركة أعضاء اللجنة: رئيس «جمعية المصارف» فرانسوا باسيل، رئيس «غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان» محمد شقير، رئيس «جمعية الصناعيين» نعمة افرام، رئيس «جمعية تجار بيروت نقولا شماس»، رئيس «الندوة الاقتصادية اللبنانية «رفيق زنتوت، رئيس «جمعية تراخيص الامتياز» «الفرانشايز» شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، ورئيس «تجمع رجال الأعمال» فؤاد زمكحل، نائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع، وذلك لمتابعة البحث في المقررات التي صدرت عن اجتماع الهيئات الاخير، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعوة الى الاقفال العام في الرابع من الشهر المقبل.

وقد انضم «الاتحاد العمالي العام» الى هذا التحرك، فشدد رئيسه غسان غصن على أن «صرخة الهيئات الاقتصادية الأخيرة تترافق مع صرخة الاتحاد وتواكب صرخة المواطنين جميعاً»، لافتاً إلى أن «لبنان يصرخ اليوم بكل مكوّناته الاجتماعية، بدءاً من العامل وصولاً إلى المسؤولين الذين على الأقل وحّدوا كلمتهم أخيراً في اتجاه تشكيل حكومة على مستوى المرحلة.«

وقالت مصادر المجتمعين لـ «السفير» ان النقاش في الاجتماع انحصر في الجانب التقني والتحضيري، وركز على ضرورة الاتصال بنقابات وتجمعات كل اصحاب العمل، من جمعيات المصارف والتجار والصناعيين واصحاب المؤسسات السياحية والزراعية وغيرها وبالاتحاد العمالي العام، من اجل حث الجميع على تكثيف الاتصالات واللقاءات على المشاركة في التحرك في الرابع من ايلول المقبل.

وقال رئيس «جمعية تجار بيروت» نقولا شماس «ان الاجتماع كان للمتابعة واخذ العلم بما ستقوم به كل هيئة من الهيئات الاقتصادية، لان الاعداد سيكون متدحرجا، بمعنى ان تقوم كل

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

هيئة بدعوة المنتسبين اليها للالتزام بقرار الاقفال.«
ورحب شماس بـ «التجاوب الحاصل حتى اليوم، ان على الصعيد الشعبي، او الاعلامي، بحيث انه ترك اصداء ايجابية وطيبة، وهذا ما يشجع الهيئات، خصوصا ان الموضوع ما زال في بداياته.«
لكن شماس تخوف من «الوضع الاقليمي المستجد، حيث بدأت تقرع طبول الحرب، واذا حصلت بقوة قاهرة، فسيكون لكل حادث حديث .«

القصار: خيار صعب

من جهته، رأى القصار، في بيان امس، أن» لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في البيان قبل حوالي الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الاقتصاد الى ما نحن عليه.«
واكد القصار: «ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، لكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي»، مبديا امله في ان »يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوب القوى السياسية، وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي.«
وفي المجال ذاته، أجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج .
وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بسائر الأطراف المعنية بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة.وت في 2013/9/28.

شقير: الاقفال صرخة ألم

كما دعا رئيس «اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان» رئيس «غرفة بيروت وجبل لبنان «محمد شقير كل المؤسسات الخاصة: تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها الى التحضر والاستعداد لتنفيذ الاقفال العام في 4 ايلول المقبل في حال لم تستجب القوى السياسية الى دعوة «الهيئات الاقتصادية» وانجاز تشكيل الحكومة العتيدة.
خاطب شقير في بيان امس الرأي العام اللبناني قائلا: ان الاقفال صرخة ألم مدوية حيال التراجعات والخسائر الكبيرة والاقفالات التي تضرب مؤسساتنا وأعمالنا، وتعبير عن خوفنا من حصول انفجار اجتماعي»، داعيا كل فئات المجتمع اللبناني واطيافه لا سيما العمال الى التعاضد والتكاتف مع «الهيئات الاقتصادية» لانقاذ لبنان وحياة اللبنانيين من الاعظم .ولفت شقيرالى «خطوات تصعيدية جديدة، سيعلن عنها تباعا، إذا بقيت الامور على حالها بعد 4 ايلول .«
وأضاف شقير»ان جردة لكل النتائج الاقتصادية والمالية تظهر تراجعا متسارعا لكل القطاعات وكذلك مالية الدولة، الأمر الذي ينذر بحصول انهيار اقتصادي ومالي ما يضع لبنان جنبا الى جنب مع اليونان واسبانيا وقبرص، بفارق واحد ان هذه الدول تجد من يعينها كونها عضو في الاتحاد الاوروبي». معتبرا ان النتائج الايجابية التي يحققها القطاع المصرفي وتطمينات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول قوة الليرة ومتانة الوضع النقدي، يشكلان عاملان مهمان للاقتصاد الوطني.«...
وقال شقير «ان الدولة اللبنانية تقف اليوم عاجزة وهي تنظر الى دول الجوار التي تحقق تقدما كبيرا في مختلف المجالات في حين لا نحصد سوى الخيبات والتراجعات والخسائر، والتي يلمسها الشعب اللبناني يوميا في الكهرباء والاتصالات والمياه والنقل والانتقال والبيئة والادارة العامة والفساد والبطالة.«
عدنان حمدان

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

القصار يرأس "لجنة الهيئات المصغرة" وشقير يدعو كل المؤسسات الى الالتزام

استنفار اقتصادي استعداداً لتنفيذ الإقفال العام في 4 أيلول

المستقبل - الخميس 29 آب 2013 - العدد 4789 –

متابعة لدعوة القطاع الخاص الى الاقفال العام في الرابع من ايلول المقبل، عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئات الاقتصادية، اجتماعا أمس برئاسة عدنان القصار، تم خلاله البحث في المقررات التي صدرت عن اجتماع الهيئات الاخير وانجاح التحرك المقرر في 4 ايلول. وفي هذا الاطار دعا رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير كل المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، الى التحضر والاستعداد لتنفيذ الاقفال العام، كذلك دعا "كل فئات المجتمع اللبناني واطيافه لا سيما العمال الى التعاضد والتكاتف مع الهيئات الاقتصادية لانقاذ لبنان وحياة اللبنانيين من الاعظم".

وفي هذا الوقت، تعقد جمعية تجار بيروت اجتماعاً طارئاً موسّعاً للقطاع التجاري في الثانية عشرة ظهر اليوم في مقر الجمعية، لعرض التحضيرات المطلوبة من القطاع التجاري لإنجاح التحرك.

وأوضحت الجمعية في بيان، أنه "لا يخفى على أحد أن القطاع التجاري كان دوماً الرائد في مثل هذه التحركات التي تصب في مصلحة الوطن واقتصاده، وأن الصرخة الحالية هي لهزّ ضمائر المسؤولين وحثهم على تشكيل الحكومة قبل موعد الإقفال العام نظراً الى خطورة الأوضاع الأمنية والسياسية والإقتصادية في البلاد".

القصار

وأشار الرئيس عدنان القصار في هذا المجال الى أن "لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في البيان قبل حوالى الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الاقتصاد الى ما نحن عليه اليوم".

وقال: "ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، ولكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين ولا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج".

وأمل القصار في هذا المجال، ان "يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوب القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح في رفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وإيقاف النزيف الذي تعانيه المؤسسات التجارية، وإعادة بالتالي دوران العجلة الاقتصادية".

في المجال ذاته، أجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في "صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج". كذلك اتفق القصار وغصن على "أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ وحماية الاقتصاد"، معتبرين ان "العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان".

وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بباقي الأطراف المعنية بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة.

شقير

دعا رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير "كل المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، الى التحضر والاستعداد لتنفيذ الاقفال العام في 4 أيلول المقبل في حال لم تستجب القوى السياسية الى دعوة الهيئات الاقتصادية وانجاز تأليف الحكومة العتيدة قبل هذا التاريخ".

وإذ خاطب في بيان أمس الرأي العام اللبناني قائلا: "ان هذا اليوم نريده تعبيرا حضاريا عن رفضنا المطلق لكل هذا الاستلشاق بالدولة وشعبها ومصالحهما، وصرخة ألم مدوية حيال التراجعات والخسائر الكبيرة والاقفالات التي تضرب مؤسساتنا وأعمالنا، وتعبيرا عن خوفنا من حصول انفجار اجتماعي"، دعا "كل فئات المجتمع اللبناني واطيافه لا سيما العمال الى التعاضد والتكاتف مع الهيئات الاقتصادية لانقاذ لبنان وحياة اللبنانيين من الاعظم".

وأعلن ان "الهيئات الاقتصادية التي آلت على نفسها الدفاع عن الاقتصاد الوطني والحفاظ على مصالح الناس لن تقف بعد اليوم مكتوفة، وهي ستكون جاهزة لاتخاذ خطوات تصعيدية جديدة، سيعلن عنها تباعا، إذا بقيت الامور على حالها بعد 4 أيلول".

وقال شقير "ان الذهاب الى السلبية واعلان الاقفال العام لم يكن يوما من الايام أمرا مستحبا لدى القطاع الخاص الذي لا يؤمن الا بالانتاج والعمل والتقدم والازدهار. لكن بعد كل هذا التراجع في مستوى الاعمال الذي لم يسبق له مثيل حتى في الحرب الأهلية اللبنانية، وبعد كل هذه الاقفالات التي أطاحت مئات المؤسسات، وبعدما لم نجد آذانا صاغية من القوى السياسية لكل الصرخات التي أطلقتها الهيئات

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الاقتصادية على مدى السنتين الماضيتين، وبعدما وصل الوضع الاجتماعي الى حافة الانفجار، وبعدما باتت كل مصالح اللبنانيين في خطر، وبعدما لم يلح في الافق اي بوادر ايجابية للخروج من النفق، انما بالعكس، نقول آن الأوان لخطوات جريئة، ولو كانت غير مستحبة، ونقول لا لكل ما يحصل من تدمير ممنهج لكل بنى الدولة الاقتصادية والاجتماعية".

وأضاف "ان جردة لكل النتائج الاقتصادية والمالية تظهر تراجعا متسارعا لكل القطاعات وكذلك مالية الدولة، الأمر الذي ينذر بحصول انهيار اقتصادي ومالي ما يضع لبنان جنبا الى جنب اليونان واسبانيا وقبرص، بفارق واحد ان هذه الدول تجد من يعينها لكونها عضوا في الاتحاد الاوروبي، اما لبنان فهذه المرة لا سمح الله إذا انزلقنا نحو الهاوية الاقتصادية فاننا سنكون في مأزق حقيقي لا يمكن الخروج منه بسهولة".

واعتبر شقير ان "النتائج الايجابية التي يحققها القطاع المصرفي وتطمينات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول قوة الليرة ومتانة الوضع النقدي، يشكلان عاملين مهمين للاقتصاد الوطني، لكن لا نخفي سرا، ان استمرار الامور على حالها من تدهور وفوضى ولامبالاة بالتعاطي في امور الدولة وفي مقدمها اهمال تشكيل الحكومة التي تعبر افضل تعبير عن هيبة الدولة وقوتها وسياساتها، ستعرض كل ما تبقى لنا من عوامل قوة للخطر".

وقال "ان الدولة اللبنانية التي خرجت من الحرب الأهلية واستطاعت بسرعة قياسية انجاز عملية اعادة الاعمار، وتعود لاعبا اقتصاديا منافسا في المنطقة، تقف اليوم عاجزة وهي تنظر الى دول الجوار التي تحقق تقدما كبيرا في مختلف المجالات في حين لا نحصد سوى الخيبات والتراجعات والخسائر، والتي يلمسها الشعب اللبناني يوميا في الكهرباء والاتصالات والمياه والنقل والانتقال والبيئة والادارة العامة والفساد والبطالة وغير ذلك".

وختم شقير مؤكدا ان "لبنان الذي يتميز بموقعه وشعبه وقدراته، وجد ليؤدي دورا مميزا في هذه المنطقة والعالم، ومن المعيب ان نستمر بوصف انفسنا بملوك الفرص الضائعة، فحق اللبناني ان يعيش بكرامة، وان يحقق ذاته ويبني بلده ويفيد من طاقاته وقدراته وعلاقاته، وحقه ان يعيش في وطن مستقر، آمن، سيد، حر، مستقل يوفر كل متطلبات الحياة اللائقة لابنائه، هذه هي مسؤوليات وواجبات كل القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة، ونقول آن الأوان لصحوة الضمائر".

Back to Top

THE DAILY STAR LEBANON

THE DAILY STAR
LEBANON

Print

Private sector gears up for strike over Cabinet

BEIRUT: The Economic Committees, Lebanon's leading private sector association, geared up Wednesday for a nationwide strike planned for next week, as the Central Bank ruled out monetary instability. The head of the

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

committees, businessman Adnan Kassar, said Wednesday that the decision to call for a general strike came after repeated warnings to officials about the impact of the political vacuum on the economy.

“The hard choice to go on strike came after repeated calls on officials to end tense political rhetoric,” Kassar said in a statement. “These calls were ignored until the country and the economy reached the situation it is currently facing.”

The economic situation was the spotlight of a closed-door meeting of caretaker Prime Minister Najib Mikati, Central Bank Governor Riad Salameh and caretaker Finance Minister Mohammad Safadi.

“The monetary situation in the country is stable,” Salameh was quoted as saying in a statement from Mikati’s office. None of the three officials wanted to comment further, the statement said.

But Mohammad Choukeir, head of the Beirut Chamber of Commerce, said Lebanon could plunge into a crisis mirroring the one that hit Greece and Spain.

“The positive results of banks and reassurances of the Central Bank governor about the Lebanese pound and monetary situation are important ... but if things continue on this pace of deterioration ... all strengths will be endangered,” he said. “The only difference between Lebanon and these countries is that they found help being European Union members.”

Kassar reiterated the committees’ call for the urgent formation of a Cabinet “capable of taking charge of security and the economy and stop the bleeding of businesses.”

He said the group had contacted the General Labor Confederation and planned to do so with the Union Coordination Committee in a bid to coordinate moves.

The Economic Committees led long but successful negotiations with the GLC over a minimum wage increase in 2011, but it has been in a confrontation with the UCC over a plan to boost public salary wages.

Choukeir called on all business, including banks, to join the strike.

“We call on all private businesses – commercial, industrial, financial and touristic – to gear up for the general closure on Sept. 4, if political forces fail to heed the committees’ call for forming a Cabinet,” he said.

Choukeir said businesses had been seeing lower activity across the board and were facing losses that had already driven “hundreds” to close down.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

"The decline in business is unprecedented since the Civil War," he said.

"We will be ready for further escalatory steps, to be announced later, if the situation remains unchanged," he added.

Copyrights 2011, The Daily Star - All Rights Reserved
29/08/2013

Back to Top

L'Orient LE JOUR

À LA UNE

SOCIAL

Grève générale : syndicats et organismes économiques unis libanais

jeudi, août 29, 2013

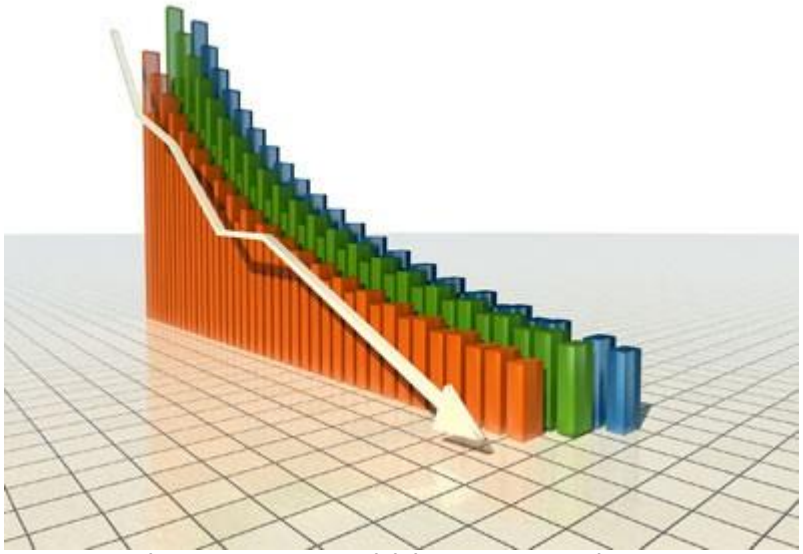

Kassar : La grève n'est pas l'outil préféré des organismes économiques, mais on n'a plus le choix si on veut éviter que le pays ne se vide de ses jeunes.

La grève générale du 4 septembre organisée par les organismes économiques a reçu hier un soutien important, celui de la Confédération générale des travailleurs libanais (CGTL).
Une fois n'est pas coutume : c'est ensemble que les organismes économiques et les syndicats appellent à la grève générale, le 4 septembre prochain. L'appel lancé lundi par l'ancien ministre et président des organismes économiques Adnane Kassar a reçu des échos positifs auprès des syndicats qui soutiennent la raison principale évoquée : la formation rapide d'un gouvernement pour éviter au Liban une catastrophe économique. Après l'annonce mardi du ralliement à la grève du président de l'Union des syndicats des travailleurs libanais Maroun Khawli, c'est au tour du président de la Confédération générale des travailleurs libanais (CGTL) Ghassan Ghosn de présenter son soutien aux organismes économiques. « Le cri des organismes économiques est celui de tous les citoyens libanais, toutes classes sociales confondues, en direction des responsables politiques

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

qui ne semblent pas concernés par la gravité de la situation, a affirmé M. Ghosn. Qu'est-ce qu'ils attendent pour réagir ? Pour former un gouvernement ? Pour assumer leurs responsabilités auprès des citoyens et du pays qui vit une des pires crises économiques et sécuritaires de son histoire ? » s'est indigné le président de la CGTL. Il a cependant affirmé douter de l'impact de ce mouvement sur les prises de décision des responsables politiques. « Si les attentats de Roueiss et de Tripoli ne les ont pas fait réagir, est-ce qu'une grève, même si elle est suivie par les organismes économiques et les syndicats, va changer la donne ? » s'est-il interrogé.

De leur côté, les organismes économiques ont tenu hier une réunion restreinte, présidée par l'ancien ministre Adnane Kassar, pour une mise au point des derniers développements liés au sujet. Étaient présents à la réunion, le président de l'Association des banques libanaises (ABL) François Bassil, le président de la Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture de Beyrouth et du Mont-Liban (CCIAB) Mohammed Choucair, le président de l'Association des industriels libanais (AIL) Neemat Frem, le président de l'Association des commerçants de Beyrouth (ACB) Nicolas Chammas, le président du Forum économique libanais Rafic Zantout, le président de la Lebanese Franchise Association (LFA) Charles Arbid, le président du syndicat des hôteliers, Pierre Achkar, et le président du Rassemblement des dirigeants et chefs d'entreprise libanais (RDCL), Fouad Zmokhol.

« La décision d'une grève générale a été prise après une série d'avertissements adressés aux responsables politiques, dont le Forum organisé au BIEL il y a deux mois, qui était le dernier cri d'alarme des organismes économiques, a indiqué M. Kassar. Malheureusement, tous ces efforts n'ont pas été entendus et la situation économique du pays s'est dégradée tragiquement », a-t-il poursuivi. Selon lui, la grève n'est pas l'outil préféré des organismes économiques, « mais on n'a plus le choix si on veut éviter que le pays ne se vide de ses jeunes universitaires compétents », a ajouté M. Kassar.

Le président des organismes économiques a par ailleurs appelé tous les Libanais à se joindre au mouvement du 4 septembre au cours du dîner annuel organisé par la Revue de l'Émigré. « Tout citoyen soucieux de l'avenir de son pays doit faire pression avec nous pour obtenir la formation d'un gouvernement et pour demander à tous les hommes et partis politiques d'assumer leurs responsabilités », a-t-il affirmé. Selon lui, le Liban a encore les capacités de résister et de reprendre les chemins de la croissance « si la situation politique et sécuritaire le permet, bien sûr ».
De son côté, M. Choucair a également appelé toutes les institutions commerciales, industrielles, bancaires et touristiques à « une fermeture générale le 4 septembre, si le gouvernement n'est pas formé d'ici là ». Il a par ailleurs indiqué que les organismes économiques se tenaient prêts à l'escalade « si les choses ne bougent pas après la grève ».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الهيئات الاقتصادية تحشد لتحرك 4 أيلول والاتحاد العمالي يتضامن
هل سينجح القطاع الخاص في ايصال صرخته قبل فوات الأوان؟
الخميس,29 آب 2013 الموافق 22 شوال 1434 هـ

الهم الواحد والتدمير الممنهج لبنى الدولة الاقتصادية والإجتماعية جمع العمال وأرباب العمل

توحدت الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي، توحدوا معا لضغط وتشكيل حكومة لانقاذ الاقتصاد اللبناني، وأي انقاذ هذا في ظل عدم توافق سياسي على اهم البنود التي تقوم عليها اركان الدولة، فما هوانقاذ الاقتصاد وما هي خطة الطوارئ التي يلتقي عليها اثنين من اطراف الانتاج؟ اتتعلق بزيادة في الحد الادنى للاجور؟ ام تتعلق بتغيير السياسة الاقتصادية التي اوصلت الاقتصاد الى شفير الانهيار؟ بعيدا عن الحديث عن السياسات الاقتصادية للبنان، الجميع توحد للضغط على الشارع وتشكيل حكومة والانطلاق في4 ايلول للقول كفى ظلما للاقتصاد فهل ستلقى هذه الصرخة اذانا صاغية من قبل القيمين؟

لوضع خارطة طريق

الهيئات الاقتصادية تتحضر لوضع خارطة طريق تمهيدا لتظاهرة الرابع من ايلول، اذ عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة من الهيئات الاقتصادية اجتماعاً، برئاسة رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار، ومشاركة أعضاء اللجنة: رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت، رئيس جمعية تراخيص الامتياز فرانشايز شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، رئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، نائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع، وذلك لمتابعة البحث في المقررات الصادرة عن اجتماع الهيئات الأخير، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعوة الى الإقفال العام في الرابع من الشهر المقبل.

وقال القصار: ان لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في بيال قبل نحوشهرين، ولكن للأسف لم تلقَ كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد والاقتصاد الى ما نحن عليه اليوم فالهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، لكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين ولا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج.

وأمل ان يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوب القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح برفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وإيقاف النزيف الذي تعاني منه المؤسسات التجارية، وإعادة بالتالي دوران العجلة الاقتصادية.

في المجال ذاته، أجرى القصار اتصالاً هاتفياً برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج. كذلك اتفق القصار وغصن على أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ الاقتصاد وحمايته، معتبرين ان العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان.

وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الإتصالات بالأطراف الباقية المعنية، بمَن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة.

إنقاذ لبنان من الأعظم

ودعا شقير كل المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، الى الاستعداد لتنفيذ الإقفال العام في 4 ايلول المقبل في حال لم تستجِب القوى السياسية الى دعوة الهيئات الاقتصادية وإنجاز تشكيل الحكومة العتيدة قبل هذا التاريخ.

وخاطب في بيان الرأي العام قائلاً هذا اليوم نريده تعبيراً حضارياً عن رفضنا المطلق لكل هذا الاستلشاء بالدولة وشعبها ومصالحهما، وصرخة ألم مدوّية حيال التراجعات والخسائر الكبيرة والإقفالات التي تضرب مؤسساتنا وأعمالنا، وتعبيراً عن خوفنا من حصول انفجار اجتماعي، داعياً كل فئات المجتمع اللبناني وأطيافه لا سيما العمال، الى التعاضد والتكاتف مع الهيئات الاقتصادية لإنقاذ لبنان وحياة اللبنانيين من الاعظم.

وأعلن ان الهيئات الاقتصادية التي آلت على نفسها الدفاع عن الاقتصاد الوطني والحفاظ على مصالح الناس لن تقف بعد اليوم مكتوفة الأيدي، وهي ستكون جاهزة لاتخاذ خطوات تصعيدية جديدة سيعلن عنها تباعاً، إذا بقيت الامور على حالها بعد4 أيلول.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وقال شقير: ان الذهاب الى السلبية وإعلان الاقفال العام لم يكن يوماً من الايام أمراً مستحباً لدى القطاع الخاص الذي لا يؤمن إلا بالإنتاج والعمل والتقدّم والازدهار، لكن بعد كل هذا التراجع في مستوى الاعمال الذي لم يسبق له مثيل حتى في الحرب الأهلية اللبنانية، وبعد كل هذه الإقفالات التي أطاحت بمئات المؤسسات، وبعدما لم نجد آذاناً صاغية من قبل القوى السياسية لكل الصرخات التي أطلقتها الهيئات الاقتصادية على مدى السنتين الماضيتين، وبعدما وصل الوضع الاجتماعي الى حافة الانفجار وباتت كل مصالح اللبنانيين في خطر، وبعدما لم يلحْ في الافق اي بوادر إيجابية للخروج من النفق إنما بالعكس، نقول آن الأوان لخطوات جريئة ولوكانت غير مستحبة، ونقول لا لكل ما يحصل من تدمير ممنهج لكل بنى الدولة الاقتصادية والإجتماعية.

وأضاف: تظهر جردة كل النتائج الاقتصادية والمالية تراجعاً متسارعاً لكل القطاعات وكذلك مالية الدولة، الأمر الذي ينذر بحصول انهيار اقتصادي ومالي ما يضع لبنان جنباً الى جنب اليونان واسبانيا وقبرص، بفارق واحد أن هذه الدول تجد مَن يعينها كونها عضواً في الاتحاد الاوروبي، اما لبنان فهذه المرة لا سمح الله إذا انزلقنا نحوالهاوية الاقتصادية، فسنكون في مأزق حقيقي لا يمكن الخروج منه بسهولة.

واعتبر شقير ان النتائج الايجابية التي يحققها القطاع المصرفي وتطمينات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول قوة الليرة ومتانة الوضع النقدي، يشكلان عاملين مهمين للاقتصاد الوطني، لكن لا نخفي سراً ان استمرار الامور على حالها من تدهور وفوضى ولامبالاة في التعاطي في امور الدولة وفي مقدّمها إهمال تشكيل الحكومة التي تعبّر افضل تعبير عن هيبة الدولة وقوتها وسياساتها، ستعرّض كل ما تبقى لنا من عوامل قوة للخطر.

وقال: الدولة اللبنانية التي خرجت من الحرب الأهلية واستطاعت بسرعة قياسية انجاز عملية إعادة الاعمار وتعود لاعباً اقتصادياً منافساً في المنطقة، تقف اليوم عاجزة وهي تنظر الى دول الجوار التي تحقق تقدماً كبيراً في مختلف المجالات، في حين لا نحصد سوى الخيبات والتراجعات والخسائر التي يلمسها الشعب اللبناني يومياً في الكهرباء والاتصالات والمياه والنقل والانتقال والبيئة والادارة العامة والفساد والبطالة وغير ذلك.

وختم شقير: ان لبنان الذي يتميّز بموقعه وشعبه وقدراته، وُجد ليلعب دوراً مميزاً في هذه المنطقة والعالم، ومن المعيب ان نستمر في وصف أنفسنا بملوك الفرص الضائعة، فحق اللبناني ان يعيش بكرامة وحقه ان يحقق ذاته ويبني بلده ويستفيد من طاقاته وقدراته وعلاقاته، وحقه ان يعيش في وطن مستقر آمن سيّد حرّ مستقل يوفر كل متطلبات الحياة اللائقة لأبنائه، هذه هي مسؤوليات كل القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة وواجباتها، ونقول آن الأوان لصحوة الضمائر.

لحكومة انقاذية

شدد رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن على أن صرخة الهيئات الإقتصادية الأخيرة تترافق مع صرخة الإتحاد وتواكب صرخة المواطنين جميعاً، لافتاً إلى أن لبنان يصرخ اليوم بكل مكوّناته الإجتماعية، بدءاً من العامل وصولاً إلى المسؤولين الذين على الأقل وحّدوا كلمتهم أخيراً في اتجاه تشكيل حكومة على مستوى المرحلة

وقال غصن رداً عن موقف الإتحاد العمالي من تحرك الهيئات المقرر في4 أيلول المقبل في حال لم تتشكّل الحكومة: التحرك المقرر يطلق صرخة نتيجة ما وصلت إليه الأمور في البلد، خصوصاً أننا قاب قوسين من انفجار بركان على الصعد كافة، وسبق وحذرنا كإتحاد، أن الأزمة ستهدّد كيان لبنان، ووصلنا اليوم إلى هذا الوضع، ما هوأفظع من مشهد انفجارات الرويس وطرابلس ليحذر المسؤولين! وماذا ينتظر المسؤولون أكثر من ذلك لكي يسارعون إلى التحرّك والشعور بمسؤوليتهم الكبيرة لحل الوضع القائم الذي لا يعالج في اعتقادنا، إلا بتشكيل حكومة استثنائية، إذ لا يمكن لأي حل عادي أن يمرّ لتقطيع المرحلة فنحن في وضع استثنائي قد تكون المنطقة كلها في حال استثنائية.

وتابع: في ظل هذا الجوّ، يأتي تحرك الهيئات لإطلاق الصرخة بوتيرة مرتفعة وبلهجة أكثر حديّة، وبما أن أركانها ذاهبون إلى إقفال مؤسساتهم، فحكماً سيلزم العمال بيوتهم، وفي هذه الحال نتمنى أن يسبق هذا التحرك تشكيل حكومة سبق وطالبنا بها، تكون قادرة على التصدّي للمشكلات والصعوبات من أجل تخطي الأزمة التي تهدّد الكيان اللبناني، وطناً وشعباً موقف الإتحاد هذا سباق في الصرخة، وإذا جاءت الهيئات لتعبّر في الجهة المقابلة عن هذه الصرخة، فذلك واجب وضروري لإيصال الصوت إلى المسؤولين ليسرعوا في إيجاد الحلول الملائمة.وإذ كرّر القول إن لم يدفع مشهد الرويس وطرابلس بالمسؤولين إلى التحرك، فعندئذٍ لا الهيئات الإقتصادية ولا الإتحاد العمالي سيحرّكاهم، أكد غصن أن صرخة الهيئات تترافق مع صرخة الإتحاد العمالي وتواكب صرخة المواطنين جميعاً، فلبنان يصرخ اليوم بكل مكوّناته الإجتماعية، بدءاً من العامل الذي يتوجّه إلى عمله مرتعباً، وصولاً إلى المسؤولين الذين على الأقل وحّدوا كلمتهم أخيراً في اتجاه تشكيل حكومة على مستوى المرحلة، قادرة على المعالجة وتحمّل هذا العبء الثقيل. لذلك نجد ضرورة في التعجيل في هذا الأمر بعيداً من تصفية الحسابات لأن الوقت غير مناسب لذلك ولا لرهن مصير شعبنا بالآخرين، فنحن لا نزال

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

إلى اليوم نلملم جراح المرحلة السابقة من تاريخ لبنان، والتي يمرّ بها اليوم العالم العربي عسانا أن نتعظ منها ولا نعود إلى الغرق في وحول تلك المرحلة كي لا نُلدغ من الجُحر مرتين.

الأنوار

اللجنة المصغرة للهيئات الاقتصادية تتابع العمل لتنفيذ مقرراتها: الاقفال الأربعاء يشمل المصارف والمصانع والمؤسسات السياحية

عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئات الاقتصادية اجتماعا بعد ظهر أمس، تابعت فيه البحث في المقررات التي صدرت عن اللقاء الأخير للهيئات، ولا سيما المتعلقة منها بالدعوة الى الاقفال العام في ٤ ايلول المقبل.

ترأس الاجتماع الوزير السابق عدنان القصار وشارك فيه أعضاء اللجنة: رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، رئيس غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت، رئيس جمعية تراخيص الامتياز «الفرانشايز» شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، ورئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، نائب رئيس غرفة بيروت محمد ملح.

وأشار القصار الى أن «لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري. وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في البيان قبل حوالى الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الاقتصاد الى ما نحن عليه اليوم».

وقال: «ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، ولكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين ولا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج».

وأمل القصار في هذا المجال، ان «يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوب القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح في رفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وايقاف النزيف الذي تعانيه المؤسسات التجارية، وإعادة بالتالي دوران العجلة الاقتصادية».

وفي المجال ذاته، أجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في «صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج». كذلك اتفق القصار وغصن على «أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ وحماية الاقتصاد»، معتبرين ان «العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان».

وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بباقي الأطراف المعنية بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة.

شقير

من ناحية أخرى، دعا رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير «كل المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، الى التحضر والاستعداد لتنفيذ الاقفال العام في ٤ أيلول المقبل في حال لم تستجب القوى السياسية الى دعوة الهيئات الاقتصادية والتجار تأليف الحكومة العتيدة قبل هذا التاريخ».

وخاطب في بيان امس الرأي العام اللبناني قائلا: «ان هذا اليوم نريده تعبيرا حضاريا عن رفضنا المطلق لكل هذا الاستلشاق بالدولة وشعبها ومصالحهما، وصرخة الم مدوية حيال التراجعات والخسائر الكبيرة والاقفالات التي تضرب مؤسساتنا وأعمالنا، وتعبيرا عن خوفنا من حصول انفجار اجتماعي»، ودعا «كل فئات المجتمع اللبناني واطيافه لا سيما العمال الى التعاضد والتكاتف مع الهيئات الاقتصادية لانقاذ لبنان وحياة اللبنانيين من الاعظم».

وأعلن ان «الهيئات الاقتصادية التي الت على نفسها الدفاع عن الاقتصاد الوطني والحفاظ على مصالح الناس لن تقف بعد اليوم مكتوفة، وهي ستكون جاهزة لاتخاذ خطوات تصعيدية جديدة، سيعلن عنها تباعا، إذا بقيت الامور على حالها بعد ٤ أيلول».

وقال: «ان الذهاب الى السلبية واعلان الاقفال العام لم يكن يوما من الأيام أمرا مستحبا لدى القطاع الخاص الذي لا يؤمن الا بالانتاج والعمل والتقدم والازدهار، لكن بعد كل هذا التراجع في مستوى الاعمال الذي لم يسبق له مثيل حتى في الحرب الأهلية اللبنانية، وبعد كل هذه الاقفالات التي أطاحت مئات المؤسسات، وبعدما لم تجد أذانا صاغية من القوى السياسية لكل الصرخات التي أطلقتها الهيئات الاقتصادية على مدى السنتين الماضيتين، وبعدما وصل الوضع الاجتماعي الى حافة الانفجار، وبعدما باتت كل مصالح اللبنانيين في خطر، وبعدما لم يلح في الافق اي بوادر ايجابية للخروج من النفق، انما بالعكس، نقول ان الآوان لخطوات جريئة، ولو كانت غير مستحبة، ونقول لا لكل ما يحصل من تدمير ممنهج لكل بنى الدولة الاقتصادية والاجتماعية».

أضاف: «ان جردة لكل النتائج الاقتصادية والمالية تظهر تراجعا متسارعا لكل القطاعات وكذلك مالية الدولة، الأمر الذي ينذر بحصول انهيار اقتصادي ومالي ما يضع لبنان جنبا الى جنب اليونان واسبانيا وقبرص، بفارق واحد ان هذه الدول تجد من يعينها لكونها عضو في الاتحاد الاوروبي، اما لبنان فهذه المرة لا سمح الله إذا انزلقنا نحو الهاوية الاقتصادية فاننا سنكون في مأزق حقيقي لا يمكن الخروج منه بسهولة».

واعتبر ان «النتائج الايجابية التي يحققها القطاع المصرفي وتطمينات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول قوة الليرة ومتانة الوضع النقدي، يشكلان عاملين مهمين للاقتصاد الوطني، لكن لا نخفي سرا، ان استمرار الامور على حالها من تدهور وفوضى ولامبالاة بالتعاطي في امور الدولة وفي مقدمها اهمال تشكيل الحكومة التي تعبر افضل تعبير عن هيبة الدولة وقوتها وسياساتها، ستعرض كل ما تبقى لنا من عوامل قوة للخطر».

وقال: «ان الدولة اللبنانية التي خرجت من الحرب الأهلية واستطاعت بسرعة قياسية انجاز عملية اعادة الاعمار، وتعود لاعبا اقتصاديا منافسا في المنطقة، تقف اليوم عاجزة وهي تنظر الى دول الجوار التي تحقق تقدما كبيرا في مختلف المجالات في حين لا نحصد سوى الخيبات والتراجعات والخسائر، والتي يلمسها الشعب اللبناني يوميا في الكهرباء والاتصالات والمياه والنقل والانتقال والبيئة والادارة العامة والفساد والبطالة وغير ذلك».

وختم مؤكدا ان «لبنان الذي يتميز بموقعه وشعبه وقدراته، وجد ليؤدي دورا مميزا في هذه المنطقة والعالم، ومن المعيب ان نستمر بوصف انفسنا بملوك الفرص الضائعة، فحق اللبناني ان يعيش بكرامة، وان يحقق ذاته ويبني بلده ويفيد من طاقاته وقدراته وعلاقاته، وحقه ان يعيش في وطن مستقر، آمن، سيد، حر، مستقل يوفر كل متطلبات الحياة اللائقة لأبنائه. هذه هي مسؤوليات وواجبات كل القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة، ونقول ان الآوان لصحوة الضمائر».

Back to Top

الديار

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

إجتماع للجنة الهيئات الإقتصادية المصغرة لمتابعة التحضير لإقفال ٤ أيلول

القصار: لسنا هواة إضرابات ■ شقير: لن نقف مكتوفي الأيدي بعد اليوم

عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئات الإقتصادية، اجتماعا عند الثالثة من بعد ظهر امس، برئاسة رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار، ومشاركة أعضاء اللجنة: رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، رئيس غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت، رئيس جمعية تراخيص الامتياز «الفرانشايز» شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، ورئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، نائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع، وذلك لمتابعة البحث في المقررات التي صدرت عن اجتماع الهيئات الاخير، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعوة الى الاقفال العام في الرابع من الشهر المقبل.

وأشار القصار في هذا المجال الى أن «لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في البيال قبل حوالى الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الى ما نحن عليه اليوم».

وقال: «ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، ولكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين ولا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج».

وأمل القصار في هذا المجال، ان «يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوبا لدى القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح في رفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وإيقاف النزيف الذي تعانيه المؤسسات التجارية، وإعادة بالتالي دوران العجلة الاقتصادية».

في المجال ذاته، أجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج». كذلك التقى القصار وغصن على «أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ وحماية الاقتصاد»، معتبرين ان «العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان».

وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بباقي الأطراف المعنية بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة.

■ شقير ■

وفي هذا الاطار، دعا رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير «كل المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، الى التحضر والاستعداد لتنفيذ الاقفال العام في ٤ أيلول المقبل في حال لم تستجب القوى السياسية الى دعوة الهيئات الاقتصادية وانجاز تأليف الحكومة العتيدة قبل هذا التاريخ».

ولاذ شاطب في بيان امس الرأي العام اللبناني قائلا: «ان هذا اليوم نريده تعبيرا حضاريا عن رفضنا المطلق لكل هذا الاستشاط بالدولة وشعبها ومصالحها، وصرخة ألم مدوية حيال الخراجات والخسائر الكبيرة والإهانات التي تضرب مؤسساتنا وأعمالنا، وتعبيرا عن خوفنا من حصول انفجار اجتماعي»، داعيا «كل فئات المجتمع اللبناني وأطيافه لا سيما العمال الى التعاضد والتكاتف مع الهيئات الاقتصادية لإنقاذ لبنان وحماية اللبنانيين من الاعظم».

وأعلن ان الهيئات الاقتصادية التي ألت على نفسها الدفاع عن الاقتصاد الوطني والحفاظ على مصالح الناس لن تقف بعد اليوم مكتوفة. وهي ستكون جاهزة لاتخاذ خطوات تصعيدية جديدة، سيعلن عنها تباعا، إذا بقيت الامور على حالها بعد ٤ أيلول.

وقال شقير «ان الذهاب الى السلبية واعلان الاقفال العام لم يكن يوما من الايام أمرا مستحبا لدى القطاع الخاص الذي لا يؤمن الا بالانتاج والعمل والتقدم والازدهار، لكن بعد كل هذا التراجع في مستوى الاعمال الذي لم يسبق له مثيل حتى في الحرب الأهلية اللبنانية، وبعد كل هذه الاقفالات التي أطاحت مئات المؤسسات، وبعدما لم تجد آذانا صاغية من القوى السياسية لكل الصرخات التي أطلقتها الهيئات الاقتصادية على مدى السنتين الماضيتين، وبعدما وصل الوضع الاجتماعي الى حافة الانفجار، وبعدما باتت كل مصالح اللبنانيين في خطر، وبعدما لم يلح في الأفق اي بوادر ايجابية للخروج من النفق، انما بالعكس، نقول ان الآوان لخطوات جريئة، ولو كانت غير سنحية، ونقول لانكل ما يحصل من تدمير ممنهج لكل بنى الدولة الاقتصادية والاجتماعية».

واضاف شقير ان حجة كل النتائج الاقتصادية والمالية تلقي تراجعا منسارعا لكل القطاعات وكذلك مالية الدولة، الأمر الذي ينذر بحصول انهيار اقتصادي ومالي ما يضع لبنان حتما الى جنب اليونان واسبانيا وقبرص، بفارق واحد أن هذه الدول تجد من يعينها لكونها عضو في الاتحاد الاوروبي، اما لبنان فهذه المرة لا سمح الله إذا انزلقنا نحو الهاوية الاقتصادي فاننا سنكون في مأزق حقيقي لايمكن الخروج منه بسهولة.

واعتبر شقير ان النتائج الايجابية التي يحققها القطاع المصرفي وتطمينات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول قوة الليرة ومتانة الوضع النقدي، يشكلان عاملين مهمين للاقتصاد الوطني، لكن لا نخفي سرا، ان استمرار الامور على حالها من تدهور وفوضى ولامبالاة بالتعاطي في امور الدولة وفي مقدمها اعمال تشكيل الحكومة التي تعبر افضل تعبير عن هيبة الدولة وقوتها وسياساتها، ستعرض كل ما تبقى لنا من عوامل قوة للخطر.

بدء دفع بدل ايواء لمتضرري الرويس

اعلنت الهيئة العليا للاغاثة، في بيان، عن بدء دفع بدل ايواء للمتضررين من الانفجار الارهابي في منطقة الرويس – الضاحية الجنوبية لمنطقة بيروت بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩، اعتبارا من الساعة ٩،٠٠ صباحا ولغاية الساعة ١٦،٠٠.

Back to Top

البلد

"العمالي" ينضم الى "الهيئات" في الاقفال العام

0

الخميس 29 آب 2013 19:57

عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة من الهيئات الاقتصادية، اجتماعا امس برئاسة رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار، ومشاركة أعضاء اللجنة: رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، رئيس غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت، رئيس جمعية تراخيص الامتياز "الفرانشايز" شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، ورئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، نائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع، وذلك لمتابعة البحث في المقررات التي صدرت عن اجتماع الهيئات الاخير، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعوة الى الاقفال العام في الرابع من الشهر المقبل .

خيار صعب

وأشار الرئيس عدنان القصار في هذا المجال الى أن "لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في البيال قبل حوالى الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الاقتصاد الى ما نحن عليه اليوم ."

وقال :"ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، ولكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين ولا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج ."

أمن واقتصاد

وأمل القصار في هذا المجال، ان "يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوب القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح في رفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وإيقاف النزيف الذي تعانيه المؤسسات التجارية، و بالتالي إعادة دوران العجلة الاقتصادية ."

في المجال ذاته، أجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

"صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج". كذلك اتفق القصار وغصن على "أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ وحماية الاقتصاد"، معتبرين ان "العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان ."

وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بباقي الأطراف المعنية بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خريطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة .

غصن

شدد رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن على أن "صرخة الهيئات الإقتصادية الأخيرة تترافق مع صرخة الإتحاد وتواكب صرخة المواطنين جميعاً"، لافتاً إلى أن "لبنان يصرخ اليوم بكل مكوّناته الإجتماعية، بدءاً من العامل وصولاً إلى المسؤولين الذين على الأقل وحّدوا كلمتهم أخيراً في اتجاه تشكيل حكومة على مستوى المرحلة ."

وقال غصن لـ"المركزية" عن موقف الإتحاد العمالي من تحرك الهيئات المقرر في 4أيلول المقبل في حال لم تتشكّل الحكومة: التحرك المقرر يطلق صرخة نتيجة ما وصلت إليه الأمور في البلد، خصوصاً أننا على قاب قوسين من انفجار بركان على الصعد كافة، وسبق وحذرنا كإتحاد، أن الأزمة ستهدّد كيان لبنان، ووصلنا اليوم إلى هذا الوضع. ما هو أفظع من مشهد انفجارات الرويس وطرابلس ليحذر المسؤولين! وماذا ينتظر المسؤولون أكثر من ذلك لكي يسارعوا إلى التحرّك والشعور بمسؤوليتهم الكبيرة لحل الوضع القائم الذي لا يعالج في اعتقادنا، إلا بتشكيل حكومة استثنائية، إذ لا يمكن لأي حل عادي أن يمرّ لتقطيع المرحلة. فنحن في وضع استثنائي قد تكون المنطقة كلها في حال استثنائية .

وتابع: في ظل هذا الجوّ، يأتي تحرك الهيئات لإطلاق الصرخة بوتيرة مرتفعة وبلهجة أكثر حديّة، وبما أن أركانها ذاهبون إلى إقفال مؤسساتهم، فحكماً سيلزم العمال بيوتهم، وفي هذه الحال نتمنى أن يسبق هذا التحرك تشكيل حكومة سبق وطالبنا بها، تكون قادرة على التصدّي للمشكلات والصعوبات من أجل تخطي الأزمة التي تهدّد الكيان اللبناني، وطناً وشعباً. موقف الإتحاد هذا سبّاق في الصرخة، وإذا جاءت الهيئات لتعبّر في الجهة المقابلة عن هذه الصرخة، فذلك واجب وضروري لإيصال الصوت إلى المسؤولين ليسرعوا في إيجاد الحلول الملائمة .

a

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الشرق

اللجنة المصغرة للهيئات الاقتصادية بحثت في قرار الاقفال العام

عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئات الاقتصادية، اجتماعا عند الثالثة من بعد ظهر امس، برئاسة رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار، ومشاركة أعضاء اللجنة: رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، رئيس غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس الندوة الاقتصادية اللبنانية رفيق زنتوت، رئيس جمعية تراخيص الامتياز «الفرانشايز» شارل عربيد، نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، ورئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، نائب رئيس غرفة بيروت محمد لمع، وذلك لمتابعة البحث في المقررات التي صدرت عن اجتماع الهيئات الاخير، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعوة الى الاقفال العام في الرابع من الشهر المقبل.

وأشار القصار في هذا المجال الى أن «لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسع الذي عقد في البيان قبل حوالي الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الاقتصاد الى ما نحن عليه اليوم».

وقال :»ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، ولكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين لا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج».

وأمل القصار في هذا المجال، ان «يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوبا القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح في رفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وإيقاف النزيف الذي تعانيه المؤسسات التجارية، وإعادة بالتالي دوران العجلة الاقتصادية».

في المجال ذاته، أجرى القصار اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في «صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج». كذلك اتفق القصار وغصن على «أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ وحماية الاقتصاد»، معتبرين ان «العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان».

وسيجري القصار في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بباقي الأطراف المعنية بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خريطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

طرفا الانتاج جمعتهما «المصيبة» واتفقا على الاضراب معاً

أجمعت هيئات المجتمع المدني كافة من أرباب عمل وعمال واساتذة وصولا الى موظفي القطاع العام على ان يكون يوم الاربعاء المقبل، يوم إطلاق الصرخة المدوّية في وجه المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، للمناداة بمطلب موحّد: تشكيل حكومة.

اتفق طرفا الإنتاج على تعطيل البلد وشل حركته الاقتصادية يوم الاربعاء المقبل، بدعوة من الهيئات الاقتصادية لاقفال المؤسسات الخاصة، تجارية وصناعية ومصرفية وسياحية وخدماتية وغيرها، بهدف الضغط من أجل تأليف حكومة.

وفي موازاة هذا التحرّك، تعدّ هيئة التنسيق النقابية عدّتها للنزول الى الشارع في التاريخ نفسه، تحت الشعار نفسه ايضا: تأليف حكومة، وقد دعت قاعدتها الشعبية للاعتصام في الرابع من ايلول امام السرايا الحكومية في كافة محافظات لبنان.

في هذا الاطار، عقدت اللجنة المصغرة المنبثقة عن الهيئات الاقتصادية، اجتماعا امس، برئاسة رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار، لمتابعة البحث في المقررات التي صدرت عن اجتماع الهيئات الاخير، ولا سيما تلك المتعلقة بالدعوة الى الاقفال العام في الرابع من الشهر المقبل.

وأوضح رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس لـ"الجمهورية" ان اجتماع اللجنة كان اجرائيا تمهيدا لتحرك الاسبوع المقبل. وتمّ أخذ العلم بكافة الاجراءات التي تنوي كلّ جمعية اتخاذها، مثل جمعية المصارف وجمعية التجار وجمعية الصناعيين وغيرها، حيث ستعقد اجتماعات منفردة، تطلب خلالها من المنتسبين اليها، الالتزام بقرار الاقفال الاربعاء المقبل.

كما أشار شماس الى أن اللجنة المصغرة ستعقد اجتماعا آخر اواخر الاسبوع الحالي لبلورة التدابير المتخذة، تحضيرا ليوم الرابع من ايلول، يوم اقفال القطاع الخاص.

القصار

أشار الرئيس عدنان القصار في هذا المجال الى أن "لجوء الهيئات الى هذا الخيار الصعب، جاء بعد سلسلة تحذيرات، الى المسؤولين السياسيين والقيادات السياسية، بوجوب الإقلاع عن الخطاب السياسي التوتيري، وبعد صرخات متتالية أطلقتها الهيئات في أكثر من مناسبة كان آخرها عبر اللقاء الموسّع الذي عقد في البيال قبل حوالي الشهرين، ولكن للأسف لم تلق كل هذه النداءات الصدى المطلوب، حتى وصلت البلاد ووصل الاقتصاد الى ما نحن عليه اليوم".

وقال :"ان الهيئات الاقتصادية ليست من دعاة التعطيل ولا من هواة الإضرابات، ولكن تحركنا اليوم نابع من وجعنا على ما آل اليه الوضع العام والوضع الاقتصادي، ومن حرص على اللبنانيين ولا سيما الشباب اللبناني الذي لا نريد ان نخسر المزيد من طاقاته في ظل تزايد هجرة الأدمغة اللبنانية الى الخارج".

وأمل القصار في هذا المجال، ان "يلقى نداء الهيئات وصرختها التحذيرية الأخيرة تجاوب القوى السياسية، بما يدفعها الى تغليب المصلحة الوطنية وحضها على تشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن تضع في سلم أولوياتها معالجة الوضعين الأمني والاقتصادي، بما يسمح في رفع العبء الثقيل عن الاقتصاد اللبناني، وإيقاف النزيف الذي تعانيه المؤسسات التجارية، وإعادة بالتالي دوران العجلة الاقتصادية".

وكان القصار أجرى اتصالا هاتفيا برئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، حيث وضعه في "صورة التحرك الذي تعتزم الهيئات الاقتصادية تنفيذه في المرحلة المقبلة، وجرى التأكيد على أهمية التنسيق بين الجانبين، وعلى عمق التعاون القائم والمستمر بين طرفي الإنتاج".

كذلك اتفق القصار وغصن على "أهمية بذل كل الجهود من اجل إنقاذ وحماية الاقتصاد"، معتبرين ان "العمال وأصحاب العمل في خندق واحد للوصول الى شاطئ الأمان".

غصن

وقد أكد غصن لـ"الجمهورية" ان القصار أطلعه على "قرار الهيئات الاقتصادية، الذي اعتبره بغاية الاهمية"، مشيرا الى ان "الاتحاد العمالي داعم لهذا التحرك، ومع إقفال المؤسسات، سيتوقف

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

العمال عن العمل بطبيعة الحال".

واعتبر رئيس الاتحاد العمالي ان مشاهد التفجيرات التي تراها عيون المسؤولين السياسيين ولا تراها عقولهم، هي اهمّ المشاهد الحقيقية التي يجب ان تدفعهم لتشكيل حكومة استثنائية جامعة، قادرة على تحمّل تداعيات المرحلة الراهنة.

وردا على سؤال، قال غصن ان الاتحاد العمالي العام لم يتلق دعوة للمشاركة في اجتماعات الهيئات الاقتصادية، "بل تمّ اتخاذ قرار الإقفال، وتبليغنا اياه".

محفوض

وفيما أعلن القصار انه سيجري في الأيام القليلة المقبلة المزيد من الاتصالات بباقي الأطراف المعنية، بمن في ذلك هيئة التنسيق النقابية، من اجل بلورة المزيد من الأفكار ووضع خارطة طريق تكون بمثابة الإطار الفعلي لتحركات الهيئات المقبلة، قال نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوض انه ترامنا مع اجتماع هيئات الاقتصادية يوم الاثنين، عقدت هيئة التنسيق النقابية اجتماعا لها ايضا، وقررت التحرك من جهتها للضغط من أجل تشكيل حكومة من خلال الاعتصامات في الرابع من ايلول.

وقال محفوض لـ"الجمهورية" ان الاعتصامات ستقام في 6 محافظات في لبنان امام السرايا الحكومية الساعة العاشرة صباحا في طرابلس، جبل لبنان، صيدا، زحلة، وبيروت. وقد دعت هيئة التسنيق قاعدتها الشعبية وتتواصل مع كافة هيئات المجتمع المدني لحشد اكبر عدد من الجماهير خلال الاعتصامات.

وقال ان هيئة التنسيق والهيئات الاقتصادية يجمعها هدف مشترك الآن هو تشكيل حكومة، رغم ان هناك انقسامات بين الطرفين في ما يتعلّق بمواقف بعض الهيئات السلبية تجاه سلسلة الرتب والرواتب.

وردا على سؤال، اوضح محفوض انه لم يتم الاتصال بعد بين الهيئات الاقتصادية وهيئة التنسيق، "ولكننا مستعدّون للتضامن مع هذا التحرّك تحت عنوان "إنقاذ لبنان".

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.